الأمم المتحدة A/CN.10/PV.212

الجمعية العامة
هيئة نزع السلاح

الوثائق الرسمية

الجلسة ٢١٢
الثلاثاء، ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٧،
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غارسيا (كولومبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

التبادل العام للآراء (تابع)

السيدة راميريز (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بالنيابة عن وفدي وبالأصالة عن نفسي، أهنئ بحرارة السفير أنديلفو غارسيا سفير كولومبيا وسائر أعضاء هيئة المكتب على انتخابهم في هذه الدورة لهيئة نزع السلاح.

إن هذه الدورة تتيح لنا إطارا ملائما للنظر في المهام الهامة المطروحة أمام المجتمع الدولي. وفي مقال ممتاز في عدد نيسان/أبريل من مجلة "التاريخ الجاري"، حذرنا السيد جاك مندلسون من خطورة الاعتقاد بأن اختفاء التهديد بالحرب النووية والتقدم المحرز في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار قد قللا بأي درجة من أهمية بنود جدول أعمالنا أو من جدواها.

حقيقة أن تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الى أجل غير مسمى، وفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وللدخول المرتقب لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ، كلها تعزز تصميم المجتمع الدولي على مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. غير أن معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية والحد منها (الجولة الثانية) لم تدخل حيز النفاذ بعد، واتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة لا تزال تفتقر الى بروتوكول للتحقق من تطبيقها؛ فضلا عن أن المفاوضات لم تبدأ بعد بشأن اتفاقية وقف انتاج المواد الإنشطارية لحظر تلك المواد.

وفي ظل معاهدات تلاتيلولكو، وراروتونغا، وبانكوك، وبليندابا، ومعاهدة أنتاركتيكا، أصبح نصف الكرة الجنوبي منطقة خالية من الأسلحة النووية. وكانت منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي رائدة في تحديد سبل المحافظة على المنطقة خالية من لعنة الأسلحة النووية. وتحتفل أمريكا اللاتينية والكاريبي هذا العام، بكل فخر وابتهاج، بالذكرى السنوية الثلاثين لعقد معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي - معاهدة تلاتيلولكو. وقد أمكن تحقيق ذلك بفضل جهود المكسيك ومبادراتها، ومن خلال عملية طويلة لبناء الثقة المتبادلة، والبعث الجديد الذي شهدته المؤسسات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

ونلاحظ الآن بعين الرضا أن مناطق أخرى من العالم قد اختارت بدورها أن تستبعد تماما احتمالات استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، مجردة تلك الأسلحة بذلك من المشروعية. ومن المفيد في هذا الصدد أن نتذكر أن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥، قد كرر أهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية وإسهامها في تعزيز السلام والأمن الدوليين.

ونظرا لبدء عملية التحضير لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المقرر عقده في عام ٢٠٠٠، ينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع إقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية، الى جانب تعزيز ضمانات الأمن التي تقدمها الدول التي تمتلك أسلحة نووية.

وتفضل جمهورية الأرجنتين التدابير التي تتخذ لتعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، وخاصة التدابير المؤدية الى توسيع نطاق آلية منع النزاعات، وتشجيع عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وضمان التطبيق الفعال لنظام ميثاق الأمم المتحدة.

وإن تكاثر الصراعات الإقليمية وعودة ظهور عدم الاستقرار في مناطق مختلفة يجعلان من الضروري أن يركز المجتمع الدولي انتباهه على مجال أقل استلفاتا للنظر ولكنه يثير قدرا مساويا من القلق: وأعني بذلك الأسلحة التقليدية. إن المادة ٥١ من الميثاق تنص على الحق الذي لا نزاع فيه للدفاع عن النفس بصورة فردية أو جماعية، الأمر الذي يفترض مسبقا أن من حق الدول شراء أو صنع الأسلحة التي تدافع بها عن نفسها. إلا أن على الدول أن تراعي الحرص والاعتدال في نقل الأسلحة، وأن تنتبه انتباها خاصا الى التوافر المفرط لعمليات النقل هذه ولما يمكن أن تنطوي عليه من آثار مزعزعة للاستقرار، وخاصة على الصعيد الإقليمي.

لذلك نعتبر أن هناك مسؤولية لممارسة رقابة فعالة على عمليات النقل الدولي للأسلحة، بغية الإسهام في جهود الأمم المتحدة من أجل تخفيف التوتر، وتسوية الصراعات الإقليمية، ووقف سباق التسلح، وتحقيق نزع السلاح. ومن هذا المنطلق، يكون مفيدا أن تركز وسائط الإعلام اهتمامها على هذه القضايا الهامة. ومنذ أسبوعين وصفت حلقة دراسية مرموقة مخاطر الافتقار الى الرقابة الملائمة على مبيعات الأسلحة؛ كما أن صحيفة "نيويورك تايمز" نشرت اليوم مقالا افتتاحيا يبرز بواعث القلق هذه.

إن تدابير بناء الثقة وتدابير بناء الأمن، وخاصة الشفافية في مجال الأسلحة، تتسم بناء على ذلك بأهمية خاصة من حيث ضمان فعالية الدبلوماسية الوقائية التي من شأنها أن تكفل السلام والأمن الدوليين. ويجب أن نشدد

هنا على أهمية جميع تدابير تحديد التسلح الفردية والمتبادلة والمتعددة الأطراف.

إن الأرجنتين تؤيد بحزم جميع التدابير أو الصكوك التي تعزز المزيد من الشفافية في مجال الأسلحة والتسلح. وتبادل المعلومات، بوجه خاص، يمثل أسلوبا هاما وسهل التنفيذ نسبيا في هذا الصدد - إذا تم نشر المعلومات من خلال الأمانة العام للأمم المتحدة. كما تعلق الأرجنتين أهمية كبيرة على العملية المستندة الى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ونحن نؤيد بالمثل كل الجهود الهادفة الى عقد اتفاقات إقليمية للأمن وبناء الثقة، والالتزام بعمليات التكامل الإقليمي ودون الإقليمي، والتخلي عن تطوير القدرات الدفاعية - الهجومية التي تفرض تهديدا محتملا على البلدان المجاورة.

وتؤيد الأرجنتين في هذا الصدد قيام توازن في الأسلحة التقليدية في أي منطقة، مع توافر التدابير الملائمة للرقابة والتحقق، ووجود اتفاق يعزز الهدف المشترك المتمثل في الاقتصار على الاحتفاظ بالقدرات العسكرية اللازمة للدفاع وللوفاء بالالتزامات الدولية، مع الحرص دائما على مراعاة مصالح البلدان المعنية.

إن المرحلة الانتقالية الحالية تستتبع التكيف وإعادة التعريف بالنسبة للأمم المتحدة، والبنى الإقليمية، والدول، والمؤسسات، على النحو الذي يتفق مع الظروف الدولية الجديدة. ويجب أن يساعد الحوار والتشاور على التوصل الى ترافد في وجهات النظر بشأن الأساس الذي ستجرى عليه إقامة الأمن ونظام نزع السلاح في المستقبل.

وفي هذا السياق، حسبما ذكرنا في الدورات الموضوعية السابقة للجنة، يجب علينا أن ندرس بعناية مسألة عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة تخصص لنزع السلاح. ومن رأي الأرجنتين أن من المستحسن - قبل اتخاذ قرار بعقد الدورة الاستثنائية، وبعد الدراسة المتأنية لما تنطوي عليه من آثار مالية - ضمان التحضير السليم للدورة وتوفير مضمون حقيقي لها، حتى لا نكرر أخطاء سابقة. ومن هذا المنطلق ينبغي أن يكون جدول الأعمال متوازنا بين نزع الأسلحة النووية ونزع الأسلحة التقليدية. أما بصدد تاريخ عقد دورة استثنائية رابعة مكرسة لنزع السلاح، فيجب أن نضع في الاعتبار الجدول الزمني لاجتماعات نزع السلاح الأخرى، كي نتفادى التداخل في النظر في هذه القضايا.

إن علينا، قبل حلول القرن الحادي والعشرين بسنوات ثلاث - أن نواجه مسألة كيفية استجابة الأمم المتحدة لتحديات المائة عام القادمة. ولا يزال نزع السلاح، وعدم انتشار الأسلحة، وتحديد التسلح بنودا حاسمة الأهمية على جدول الأعمال الدولي. وإن المحافظة على الجهود المتعددة الأطراف لمعالجتها تمثل تحديا رئيسيا.

إن الأرجنتين مقتنعة بأن التخلي عن استخدام القوة في تسوية الصراعات الدولية والعمل على أساس احترام الحريات الأساسية والديمقراطية وحقوق الإنسان، من شأنهما أن ييسرا صياغة خطة للتعايش العالمي تضمن للبشرية الاستقرار والتنمية.

ولاتخاذ القرارات اللازمة لتهيئة مناخ من نوع مختلف، سيلزم توافر الالتزام التام والمشاركة الفعلية والإرادة السياسية والشجاعة من المجتمع الدولي بأسره.

وختاما، أود أن أقول إن وفد الأرجنتين سيساند تماما أعمال هيئة نزع السلاح، بغية إحراز تقدم ملموس، على نحو ما تحقق في الدورات الموضوعية السابقة، بالوثيقة القيمة المعنونة "المبادئ التوجيهية لنقل الأسلحة على الصعيد الدولي في سياق قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ حاء المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١".

السيدة أريستانبيكوفا (كازاخستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): أود أن أضم صوتي إلى صوت من هنأوكم، سيدي، على تولي منصب رئيس هيئة نزع السلاح في هذه الدورة، وهو منصب هام. وأود أن أعرب عن اقتناعي بأن الدورة ستكون ناجحة ومثمرة بقيادتكم الماهرة.

وما برح وفد كازاخستان يتابع، بأكبر قدر من الاهتمام، المسائل الهامة والخطيرة المدرجة في جدول أعمال هيئة نزع السلاح. فالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتخليص العالم من الأسلحة النووية وتعزيز الأمن الدولي أتت بعض أكلها في الآونة الأخيرة. ذلك أن تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٥ كان حدثا بارزا في مجال تعزيز نظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وفي شهر أيلول/سبتمبر الماضي، فُتح باب التوقيع على واحدة من أهم الوثائق الدولية، ألا وهي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. والتوافق السياسي الدولي

في الآراء لصالح الوقف الدائم لتجارب الأسلحة النووية حظي بتأييد هائل. ومع الإشادة بجميع الدول التي شاركت في إعداد واتخاذ هذه القرارات التاريخية، نرى ضرورة التنويه بالإسهام القيم الذي قدمه بلدي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ووقف تجارب هذا السلاح الفتاك.

ومنذ اليوم الأول لنيل استقلالنا وكازاخستان تتبع سياسة تحظر الأسلحة النووية. فقد أوقفت تجارب أكثر الأسلحة فتكا في تاريخ البشرية في أراضيها، وأغلقت إلى الأبد موقع التجارب النووية في سيميبالاتينسك. وكان نبذ جميع أشكال الأسلحة النووية اختيارا طبيعيا لبلدي الذي عانى كثيرا من التجارب النووية التي كان لنتائجها أثر مهلك على حياة وصحة شعبنا، وكذلك على التوازن الإيكولوجي في مناطق شاسعة من بلدنا.

وأود أن أتطرق، بمزيد من التفصيل إلى بعض البنود من جدول أعمال هذه الدورة لهيئة نزع السلاح.

فالمادة السابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والفقرات ٥ و ٦ و ٧ من مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، المعلنة في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥، أرست أساسا قانونيا سليما لإنشاء مناطق دولية جديدة خالية من الأسلحة النووية، وذلك على أساس الاتفاقات التي تبرم بحرية بين الدول المعنية لأغراض تعزيز السلم والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي.

وتؤمن كازاخستان بأن من العوامل الهامة بالنسبة لجميع البلدان التي أعلنت أنفسها مناطق خالية من الأسلحة النووية التزام الدول النووية بمراعاة الوضع اللانووي لهذه المناطق، وتوفير ضمانات الأمن النووي للدول المشاركة فيها. والمعلوم أن كازاخستان حصلت في عام ١٩٩٤ على ضمانات مماثلة في المضمون والمفعول القانوني للضمانات التي تتمتع بها الدول المشاركة في المناطق الخالية من الأسلحة النووية. غير أن كازاخستان قدمت إسهاما ملموسا في قضية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، كما أنها تؤيد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا.

يعلم الأعضاء أن اجتماع قمة ضم رؤساء أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان عقد في آلماتي، يوم ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧. وناقش الرؤساء مشاكل الأمن الإيكولوجي في آسيا الوسطى. وأعلن رؤساء الدول عام ١٩٩٨ سنة حماية البيئة في منطقة آسيا الوسطى تحت رعاية الأمم المتحدة.

وصدر إعلان آلماتي في ذلك الاجتماع. وهو يبرز توافق آراء الدول الموقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بشأن ضرورة إعلان آسيا الوسطى منطقة خالية من الأسلحة النووية. وعشية حلول الذكرى السنوية الخمسين لموقع سيميبالاتينسك للتجارب، دعا رؤساء الدول الخمسة البلدان المعنية كافة إلى أن تؤيد فكرة إعلان آسيا الوسطى منطقة خالية من الأسلحة النووية، يكون باب الانضمام اليها مفتوحا أمام المناطق الأخرى.

وينوه الإعلان بجهود دول آسيا الوسطى التي تمكنت، رغم المصاعب الاقتصادية البالغة، من بذل جهود جبارة لتحسين الوضع الإيكولوجي في حوض بحر آرال، وفي موقع سيميبالاتينسك للتجارب، وفي سائر المناطق المتضررة من التجارب النووية. وأقروا بضرورة إعداد برنامج شامل للأمن الإيكولوجي، يشمل مشكلة بحر آرال، لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى ولمكافحة تسرب التكنولوجيا النووية والمواد الأولية النووية.

وقد أدرجت مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى في جدول أعمال المؤتمر الدولي المعني بمسائل عدم انتشار الأسلحة النووية، المقرر عقده في آلماتي خلال الفترة من ٨ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بمناسبة حلول الذكرى السنوية الخمسين لبدء الأعمال في موقع سيميبالاتينسك للتجارب.

وأغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناني لما حظيت به فكرة إنشاء هذه المنطقة في منطقة آسيا الوسطى من تأييد ورد في البيانات التي أدلت بها مجموعة دول حركة بلدان عدم الانحياز وعدد من الدول الأخرى في الدورة الأولى التي اختتمت مؤخرا للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠.

وكانت كازاخستان قد أيدت قرار الجمعية العامة ٥١/٤٥جيم المعنون "عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح"، وذلك خلال أعمال الجزء الرئيسي لدورة الجمعية العامة الحادية والخمسين في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وأود أن أؤكد على أهمية

تحقيق توافق في الآراء بشأن أهداف تلك الدورة وجدول أعمالها وموعدها. فأملنا أن تتمخض هذه الدورة الاستثنائية عن نتائج إيجابية تساعد على إحراز تقدم في نزع السلاح وتحديد الأسلحة وفي مسائل السلم والأمن الدوليين.

وتشيد كازاخستان، بارتياح، بالتقدم المطرد المحرز في تحديد وتخفيض الأسلحة التقليدية، خاصة الأسلحة المفرطة الضرر والعشوائية الأثر.

ويتبين لنا من تثبيت استقرار الأوضاع في أنحاء شتى من العالم أن تقييد انتشار الأسلحة التقليدية يجب أن يعزز، وأنه بالتالي أداة قيمة للأمن الإقليمي. وفي هذا الصدد، نساند سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، ونرى أنه عنصر بالغ الأهمية من عناصر فرض تقييد كهذا.

وهيئة نزع السلاح أمامها بعض القرارات الهامة التي عليها أن تتخذها بشأن تعزيز السلم والأمن الدوليين. ونحن على استعداد للتعاون بصورة بناءة مع وفود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة.

السيد تشوي (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، باسم وفد بلدي، أن أضم صوتي إلى صوت من سبقني من المتكلمين في الإعراب لكم، سيدي، عن أصدق تهانئي بمناسبة توليكم منصب رئاسة هيئة نزع السلاح في دورتها لعام ١٩٩٧. وكلنا ثقة في أن قيادتكم البارعة وخبرتكم الواسعة في مجال نزع السلاح ستساعدان الهيئة، في دورتها الموضوعية لعام ١٩٩٧، على تحقيق نتائج ناجحة ومثمرة للغاية.

واسمحوا لي أيضا أن أهنئ سائر أعضاء المكتب على انتخابهم، وأن أشكر سفير ألمانيا، السيد فولفغانغ هوفمان، على دوره البارز خلال دورة العام الماضي للهيئة.

ووفدي مقتنع بأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية المنشأة على أساس ترتيبات أبرمت بحرية بين دول المنطقة المعنية، أداة فعالة لتعزيز عدم الانتشار النووي ونزع السلاح وبناء الثقة، وهي بهذا، تساعد على دعم السلم والأمن على المستويين العالمي والإقليمي. وفي هذا المضمار، يرحب وفدي بإنشاء وتوطيد مناطق خالية من الأسلحة النووية في شتى الأقاليم في العالم. وعلاوة على ذلك، نشجع مبادرات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية إضافية في أقاليم أخرى ونأمل أن يتسنى إنشاء المزيد من هذه المناطق في المستقبل القريب.

غير أن وفدي يرى أن تحقيق نزع السلاح النووي في منطقة معينة يتطلب التوصل الى توافق آراء مسبق فيما بن البلدان المعنية. ويجب أن يولى اعتبار خاص للظروف الفريدة لكل منطقة، بما في ذلك عناصر أي آلية عاملة فيها. وبالإضافة الى ذلك، يجب ألا يؤدي إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية الى فرض قيود على ممارسة الحقوق المعترف بها بموجب القانون الدولي.

ويود وفدي أن ينتهز هذه الفرصة كي ينوه بالجهود التي بدأناها من أجل نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية. وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠، وقعت الكوريتان، في اتفاق كامل، على الإعلان المشترك لنزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، الذي دخل حيز النفاذ في شباط/فبراير ١٩٩٢. وبموجب الإعلان المشترك، تعهد الطرفان بعدم تجريب الأسلحة النووية أو صنعها أو إنتاجها أو تلقيها أو تجهيزها أو تخزينها أو وزعها أو استخدامها. وأعلنا أيضا التخلي عن امتلاك منشآت إعادة التجهيز النووية ومنشآت إثراء اليورانيوم بغية زيادة تعزيز الشفافية النووية على شبه الجزيرة الكورية. ونص الإعلان أيضا على نظام للتحقق الفعال من خلال التفتيش المتبادل وتشكيل لجنة مشتركة للرقابة النووية. إلا أنه، مما يدعو الى الأسف أن الإعلان المشترك لم ينفذ حتى الآن. ونحن مقتنعون بأن الإعلان، إذا نفذ على نحو سليم، سيكون بمثابة أداة فعالة لضمان السلم والأمن على شبه الجزيرة الكورية.

منذ نهاية الحرب الباردة، شهدنا الكثير من الإنجازات المرموقة في عدم الانتشار ونزع السلاح. وقد كان من بين هذه المكاسب المذهلة للغاية تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الى ما لا نهاية، مما عزز نظام عدم الانتشار العالمي، وإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بنجاح، مما أدى الى الطموح الذي طال أمده من جانب المجتمع الدولي في إنهاء التفجيرات النووية التجريبية الى الأبد. وبالإضافة الى ذلك، من المقرر أن يبدأ سريان مفعول اتفاقية حظر استحداث، وإنتاج، وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، التي تنص على إزالة مجموعة كاملة من الأسلحة الكيميائية، في الأسبوع المقبل. ومن التطورات المشجعة أيضا التقدم المحرز في اجتماعات الفريق المخصص للدول الأطراف

في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة. ونأمل أن تسفر هذه الاجتماعات في القريب العاجل عن بروتوكول تحقق ملزم قانونا للقضاء الكامل على الأسلحة البيولوجية.

إن السنوات التي انقضت منذ نهاية الحرب الباردة أحضرت معها حقا الكثير من التغييرات التي نرحب بها. ومع ذلك، لا يزال المجتمع الدولي يواجه تهديدات كبيرة للسلم والأمن الدوليين. ومن بين المخاطر الملحة للغاية انتشار أسلحة الدمار الشامل، والتكديس الزائد عن الحد للأسلحة التقليدية، والافتقار الذي يبعث على القلق الى الثقة المتبادلة في مختلف بؤر التوتر الإقليمية.

ولهذا يؤمن وفدي بأن الأوان قد آن لأن نستعرض أهم الجوانب الحيوية لعملية نزع السلاح في حقبة ما بعد الحرب الباردة وأن نزيد من تعزيز الجهود الدولية الرامية الى القضاء الكامل على الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل والى تحديد وخفض الأسلحة التقليدية على نحو فعال. وفي هذا المقام، يرحب وفدي بقرار الجمعية العامة ٤٥/٥١جيم الذي قررت الجمعية العامة بموجبه عقد دورتها الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٩٩. وهذا سيمكننا من رسم مسار العمل في المستقبل في مجالي نزع السلاح وتحديد الأسلحة وسيساعدنا في النظر في مسائل الأمن الدولي ذات الصلة.

ونحن نرى أن الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح يجب أن تتناول، بطريقة متوازنة، جميع جوانب عدم الانتشار ونزع السلاح بالنسبة للأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية، بالإضافة الى مسألة الشفافية في التسلح. ونأمل أن نتمكن من التوصل الى توافق الآراء بشأن مقاصد الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح وجدول أعمالها خلال مداولاتنا في هذه الدورة الموضوعية.

إن السلم والأمن الدوليين يتعرضان للخطر، ليس فقط من جراء أسلحة الدمار الشامل، ولكن أيضا من تكديس الأسلحة التقليدية الزائد عن الحد والمزعزع للاستقرار، هذا التكديس الذي بلغ مستوى يتجاوز ما يعتبر مشروعا لأغراض الدفاع عن النفس. ويلاحظ وفدي أن "خطة للسلام" وملحقها يؤكدان على الحاجة العاجلة الى تدابير نزع سلاح عملية. وفي هذا المقام، نشاطر وجهة النظر بأن المجتمع الدولي يجب أن يركز اهتمامه على تدابير نزع سلاح عملية معينة، مثل جمع الأسلحة وتحديدها والتخلص منها، لا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بالإضافة الى تسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، ونزع الألغام وتحويل الصناعات العسكرية الى مدنية. ونعتقد بأن انتهاج نهج شامل ومتكامل مطلوب لضمان صيانة وتوطيد السلم والأمن في المناطق التي عانت من الصراع. وبالتالي إرساء الأساس لعملية تأهيل فعالة وتنمية اقتصادية واجتماعية للبلدان التي مزقتها الصراعات.

وفيما يتعلق بكبح جماح النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية، الذي يشكل إحدى أهم المشاكل الفورية التي نحن بحاجة الى مواجهتها، يسعد وفدي أن يسجل أن هيئة نزع السلاح قد اختتمت بنجاح في دورتها السابقة البند المخصص للمبادئ التوجيهية لنقل الأسلحة على الصعيد الدولي في سياق قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ حاء المؤرخ ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، ونحن مقتنعون بأن هذه المبادئ التوجيهية، وهي أول مدونة سلوك في هذا الميدان، ستسهم في تعزيز الشفافية في نقل الأسلحة على الصعيد الدولي والقضاء على عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة. ومع ذلك، من أجل أن يكون هذا التدبير الجديد الإيجابي فعالا، يجب أن يبذل كل بلد أقصى طاقته من أجل تعزيز قوانينه ونظمه وإجراءاته الإدارية الوطنية ذات الصلة.

وإيمانا منا بأن توفر شفافية أكبر في التسلح يمكن أن يحسن بناء الثقة والأمن فيما بين البلدان، فإننا نعتبر سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وسيلة فعالة لتبديد الريبة وتقليل الإساءة في التقدير، وبالتالي تخفيف التوتر العسكري. وفي هذا المضمار، يشجع وفدي بقوة الدول التي لم تقدم للسجل حتى الآن تقارير سنوية على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وفي نفس الوقت، نعتقد أننا يجب أن نواصل جهودنا من أجل توطيد السجل وزيادة تطويره إذا كنا نريد له أن يكون حقا فعالا. ونشجع أيضا بدء المناقشات على الصعيد الإقليمي بشأن تشغيل السجل وتطويره من أجل بدء عملية بناء الثقة بين الدول في المنطقة.

وفي الختام، أود أن أطمئنكم، السيد الرئيس، الى أن وفدي مستعد تماما للإسهام في نجاح أعمال هذه الهيئة.

السيد عبدالعزيز (مصر) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): في البداية أود أن أقدم لكم، سيدي، أحر تهانئ وفدي على

انتخابكم بالإجماع لرئاسة هيئة نزع السلاح، وأن أعرب لكم عن ثقة وفدي بأن الهيئة ستتمكن، تحت قيادتكم الرشيدة، من إنجاز ولايتها بنجاح في هذه السنة. وأود أيضا أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم بجدارة لمناصبهم.

وبهذه المناسبة، أود أيضا أن أعرب عن تقديرنا العميق للسفير هوفمنان على رئاسته الممتازة لدورة الهيئة في عام ١٩٩٦، وأن أهنئه على مسؤولياته الجديدة في منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إن مصداقية أعمال هيئة نزع السلاح باتت على المحك في السنوات القليلة الماضية نظرا لحقيقة أن الهيئة لم تتمكن من إحراز نتائج ملموسة في عدة مجالات، أبرزها مجال نزع السلاح النووي. وباستثناء اعتماد هيئة نزع السلاح، خلال دورتها الموضوعية الماضية، المبادئ التوجيهية بشأن عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، فإنها لم تحرز نتائج ملموسة.

ويأمل وفدي أن الزيادة في مدة الدورة التي تعقدها الهيئة من اسبوعين إلى ثلاثة أسابيع، إلى جانب إدراج بندين جديدين وهامين في جدول الأعمال، عنيت "إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس الترتيبات التي يجري التوصل اليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية" و "المبادئ التوجيهية بشأن تحديد/الحد من الأسلحة التقليدية ونزع السلاح، مع التأكيد بوجه خاص على تعزيز السلام في سياق قرار الجمعية العامة ٤٥/٥١ نون"، ستعطي زخما إضافيا نحو إحراز نتائج إيجابية في المستقبل القريب.

ولما كان مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن بعد من الاتفاق على جدول أعماله، فإن أعمال هيئة نزع السلاح في هذه الدورة الموضوعية باتت أكثر أهمية. وفي هذا الصدد، تؤكد مصر مجددا الأهمية الكبرى التي تعلقها على إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي ضمن المؤتمر. ووفدنا في جنيف اضطلع بجهد بناء في هذا الصدد، واقترح ولاية متوازنة للجنة المخصصة. والجهود المبذولة ضمن هيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح ينبغي أن تكمل بعضها، بهدف التوصل في نهاية المطاف إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وهذه هي الأولوية القصوى لجدول أعمال نزع السلاح على الصعيد الدولي، مثلما أكدته الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

غير أن هذه الأولوية القصوى لا تقلل من أهمية مسائل نزع السلاح الأخرى، وأبرزها في المجال التقليدي، وهي المسائل التي نعتقد أنها هامة.

ويسر وفدي أن يرى في جدول أعمال هيئة نزع السلاح بندا أدرج للمرة الأولى بعنوان "إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس الترتيبات التي يجري التوصل اليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية". وموضوع هذه المسألة يكتسب أهمية زائدة في ضوء النتائج المحرزة في الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الاستعراض للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ٢٠٠٠، وهي الدورة التي اختتمت مؤخرا والتي أكدت مجددا الاقتناع بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يجري التوصل اليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية يعزز السلام والأمن العالميين والإقليميين.

وفي هذا الصدد، نرحب بما جرى مؤخرا من إنشاء منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية، في أفريقيا وفي جنوب شرقي آسيا، ونهنئ الأطراف في معاهدة تلاتيلولكو على احتفالها هذه السنة بالذكرى السنوية الثلاثين للمعاهدة. والحلقة الدراسية بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية، التي انعقدت مؤخرا في مدينة المكسيك، بتنظيم مشترك من وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وحكومة المكسيك، وفرت بالتأكيد مدخلا فكريا وعمليا لزيادة تعزيز المفهوم. ونحن نتطلع إلى أن تسفر الحلقة الدراسية عن نتائج قوية نحن على ثقة بأنها ستثري نظرنا في هذا البند المدرج في جدول الأعمال. علاوة على ذلك، أود أن أرحب بمبادرة دول آسيا الوسطى لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة، مثلما يظهر في إعلان الماتي المؤرخ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧.

إن إعلان القاهرة الذي اعتمد بمناسبة الاحتفال بالتوقيع على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، أكد على أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، ولا سيما في مناطق التوتر من قبيل الشرق الأوسط، يوطد السلام والأمن العالميين والإقليميين. وهذه شهادة حية من الدول الأفريقية على خطورة الحالة في الشرق الأوسط. والمؤسف أن الشرق الأوسط لا يزال متلكئا. ووجود مرافق نووية في اسرائيل - الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار ولم تعلن نيتها بأن تفعل ذلك - وهي مرافق نووية غير خاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بنطاقها

الكامل وتشغيل إسرائيل لبرنامج نووي غامض هما سببان يثيران الجزع بين دول الشرق الأوسط. كما أن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥ اعترف بهذه الحالة المثيرة للجزع باعتماده مجموعة من ثلاثة مقررات وقرار بشأن الشرق الأوسط. وتشكل تلك المجموعة نواة ولاية اللجنة التحضيرية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠، ونتوقع اتخاذ خطوات أخرى لكفالة تنفيذ أحكام القرار المتعلق بالشرق الأوسط ضمن عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار.

ونتوقع أيضا أن تفضي مداولات هيئة نزع السلاح بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية ليس فقط إلى صياغة مبادئ توجيهية، وإنما أيضا الى إصدار توصيات محددة قائمة على تقييمات عملية للمناطق المنشأة بالفعل، بغية زيادة توطيد المفهوم وتعزيز الجهود الجارية لإنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية، ولا سيما في الشرق الأوسط، وبذلك ينجز تحويل نصف الكرة الجنوبي الى منطقة خالية من الأسلحة النووية الأمر الذي يشكل خطوة كبيرة نحو عالم خال من الأسلحة النووية.

إن مصر من المؤيدين الأقوياء لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ويقوم تأييدنا على الحاجة إلى إظهار التغييرات الأساسية في العلاقات الدولية عقب انتهاء حقبة الحرب الباردة وظهور نظام عالمي جديد يقوم على التعاون، وليس على المواجهة، الأمر الذي يهيئ جوا أكثر إفضاء إلى التركيز على جهود نزع السلاح، وبخاصة نزع السلاح النووي، ضمن إطار زمني محدد تحديدا جيدا.

وينبغي في عملنا بشأن هذا الموضوع أن نبني على الإنجازات التي حققناها المنصوص عليها في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، التي تشكل نموذجا يحتذى في إعدادنا للدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، مع المراعاة الواجبة للتطورات والانجازات الجديدة. وينبغي في هذا الصدد الإشارة بصورة خاصة إلى الفقرة ٤٥ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، التي تنص على ما يلي:

"وتكون الأولويات في مفاوضات نزع السلاح ما يلي: الأسلحة النووية؛ وأسلحة التدمير الشامل الأخرى، بما فيها الأسلحة الكيميائية؛ والأسلحة التقليدية، بما فيها تلك التي يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر؛ وتخفيض القوات المسلحة." (القرار S/10/2، الفقرة ٤٥)

ونحن نعتبر هذه النقطة التي يتعين أن نبني عليها - وهي تتطلب الإرادة السياسية الإيجابية الكاملة لجميع الأطراف، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وينبغي لمسعانا في هذا الصدد أن يتمحور حول تحقيق أوسع نطاق ممكن من توافق الآراء بشأن جدول الأعمال والتواريخ بغية بدء إعداداتنا ضمن اللجنة التحضيرية، والتي تتوخى الجمعية العامة عقدها قبل نهاية دورتها الحادية والخمسين. ونحن نرى أن هذا الأمر يستلزم وضع اللمسات الأخيرة على عمل هيئة نزع السلاح بشأن هذا البند من جدول الأعمال في هذه الدورة، وتقديم توصيات إلى الجمعية العامة بشأن جوهر المسألة وبشأن الاجراءات ذات الصلة.

وثمة بند جديد آخر مدرج في جدول أعمالنا هو "المبادئ التوجيهية بشأن تحديد/الحد من الأسلحة التقليدية ونزع السلاح، مع التأكيد بوجه خاص على تعزيز السلام في سياق قرار الجمعية العامة ٤٥/٥١ نون". ولا شك في أن الموضوع ينبثق من الأهمية المستمرة لضبط تدفق الأسلحة التقليدية. ومع ذلك، فإن إدراج هذا البند في جدول أعمال الهيئة ينبغي ألا يؤخذ بمثابة مغالاة في التركيز على مسألة الأسلحة الصغيرة، التي كانت موضوع مناقشة في الهيئة طوال السنوات القليلة الماضية، بل ينبغي النظر فيه في إطار أبعاده الطبيعية.

ويجب تناول الموضوع ومعالجته بطريقة متأنية بغية تفادي أي ازدواجية بين عمل الهيئة وعمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي أنشأه الأمين العام. وينبغي التنويه أيضا بأن هذا البند يتناول مختلف أوجه عمل الأمم المتحدة برمتها، ولا سيما مجالات الانتقال من الدبلوماسية الوقائية إلى حفظ السلام إلى بناء السلام في فترة ما بعد الصراع. وهذه المجالات لم يتفق بعد على تعريفات محددة لها في الأمم المتحدة. ومع ذلك، يبدو من المعقول أن نحصر نظرنا في المسألة في هذه المرحلة بنطاق نزع السلاح فحسب، مبتعدين عن المجالات الأخرى التي ليست من اختصاص الهيئة والتي تتناولها هيئات مناسبة ومختصة أخرى.

وأخيرا، فإننا نأمل أن تواصل هذه الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح العمل بصورة بنّاءة على أساس النجاحات التي حققتها دورة ١٩٩٦، وفي هذا الصدد فإني أؤكد لكم التعاون الكامل من جانب وفدي.

السيد سيشو (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية): بادئ ذي بدء أود يا سيدي أن أهنئكم على انتخابكم لمنصبكم الهام وذي المسؤولية. وآمل أن تحقق هيئة نزع السلاح بقيادتكم نتائج إيجابية خلال هذه الدورة. ويمكنكم في جهودكم أن تعتمدوا على تعاون وفد بيلاروس.

إن العالم إذ يقف على عتبة القرن الجديد يواجه مهمة مباشرة تتمثل في تحديد المعايير الأساسية لنظام دولي جديد يأخذ في الاعتبار مصالح جميع البلدان ويكفل لها جميعا الأمن سواء بسواء. ومن أجل إنشاء هذا النظام الأمني الدولي الجديد، فإن الدول النووية تعمل بصورة بنّاءة على المستوى العالمي لخفض الترسانات النووية مستهدفة في نهاية المطاف التخلص من الأسلحة النووية، كما أن الدول غير النووية تتخذ خطوات ملموسة على مستوى مناطقها دون الإقليمية وعلى المستوى الوطني.

ولقد تحقق تقدم فعّال نحو نزع السلاح الكامل والعام كهدف عالمي بفضل عدد من الأحداث الأخيرة، التي يكمل بعضها بعضا، ولو أنها في بعض الأحيان تتباين في مواضع تركيزها. فقد تم في عام ١٩٩٥ تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الى أجل غير مسمى. وفتحت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية للتوقيع في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ووقّع رئيسا الاتحاد الروسي والولايات المتحدة على اتفاقات هيلسنكي بشأن الاستقرار الاستراتيجي والأمن النووي وإمكانيات عقد الجولة الثالثة لمحادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية. ولقد تلقينا تقرير لجنة كانبيرا بشأن التخلّص من الأسلحة النووية والاتفاقات الجديدة بشأن الحدود الجانبية في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونحن اليوم قريبون جدا من التاريخ - وهو ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧ - الذي ستصبح فيه اتفاقية الأسلحة الكيميائية سارية المفعول.

ومن الواضح أن ضمن المهمات التي تحظى بأولوية قصوى في المستقبل القريب البدء بمفاوضات بشأن صياغة اتفاقية متعددة الأطراف لحظر انتاج المواد القابلة للانشطار للاستخدام في الأسلحة النووية وغيرها من نبائط التفجير النووي. فمن شأن هذه الاتفاقية أن توقف بطريقة فعّالة التحسين النوعي للأسلحة النووية وسباق التسلح.

وهناك عنصر إيجابي هام يلبي المتطلبات المعاصرة يتمثل في أن تدرج في خطة الأمم المتحدة متوسطة المدى المقترحة للفترة من ١٩٩٨-٢٠٠١ أنشطة مثل مراقبة وتقييم الاتجاهات الحالية والمستقبلية في مجال نزع السلاح والأمن الدولي وتحديد المشاكل التي تصاحب عملية نزع السلاح أو تلك التي تتولد عنها. وتشمل الأخيرة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح، والضرر البيئي والتحول - تلك المشاكل التي لا يزال يتعين على المجتمع الدولي إيجاد حلول لها.

وفي ميدان التعاون الدولي لنزع السلاح في المديين الفوري والمتوسط، نرى أنه من الأولوية القصوى العمل على إدراج الجرائم المتعلقة بإلحاق الضرر المتعمد والفادح بالبيئة في مشروع مدونة الجرائم المرتكبة ضد السلم والأمن الإنساني. وكذلك من الأهمية بمكان توسيع نطاق الجهود والمبادرات الإقليمية في مجال نزع السلاح كعنصر هام من عناصر الدبلوماسية الوقائية ووسائل بناء السلام.

واسمحوا لي أن أتطرق بإيجاز الى البنود المدرجة في جدول أعمال هذه الدورة لهيئة نزع السلاح. أولا، أود أن أشير الى المناطق الخالية من الأسلحة النووية. فنحن نعتقد أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والتحرك نحو إنشاء هذه المناطق في أقاليم متعددة قد حظيا بتأييد واسع في المجموعة الدولية. وعن طريق تعزيز المناطق الموجودة وإنشاء مناطق جديدة تشهد الانبثاق التدريجي لخطوط ومعايير لنظام عالمي للأمن للقرن القادم يستبعد استخدام الذرة لأغراض عسكرية. ولقد ظلت بيلاروس تؤيد إدراج هذه المسألة في جدول أعمال الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح في عام ١٩٩٧ وما وراءه. وكانت مبادرة جمهورية بيلاروس لإيجاد مجال خال من الأسلحة النووية في أوروبا الوسطى منطلقة من نفس الهدف. وقد كانت تطورا منطقيا لخطواتنا العملية في مجال نزع السلاح النووي. ومن المعلوم جيدا، أنه في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦، تم إخلاء أراضي بيلاروس من آخر القذائف الاستراتيجية النووية المتبقية، ونتيجة لذلك أصبحت منطقة أوروبا الوسطى من الناحية الواقعية خالية من الأسلحة النووية.

ولقد أرسل رئيس جمهورية بيلاروس الى الأمين العام رسالة خاصة بهذا الموضوع (الوثيقة A/51/708)،

أطلقت منها أيضا المبادرة لإنشاء مجال خال من الأسلحة النووية في أوروبا الوسطى والشرقية وأن إيجاد هذا المجال يكتسي أهمية بالغة في تعزيز الثقة بين دول القارة والحيلولة دون بروز خطوط تقسيم جديدة في منطقتنا. ولقد كانت هذه المشكلة موضوع مؤتمر عقد مؤخرا في مينسك بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أوروبا الوسطى والشرقية. ويشعر وفد بيلاروس بالارتياح إذ أن المبادرة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أوروبا الوسطى قد ظهرت في الموجز الذي قدمه رئيس الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكذلك في وثائق أخرى للجنة التي اختتمت أعمالها قبل أيام قليلة فقط. ونحن نعتقد أن هذه الفكرة سيجري تطويرها الى مدى أبعد في هذه الدورة لهيئة نزع السلاح التي، كما كان شأنها، ستكون ممسكة بالعصا ومقدرة مدى الهدف المتمثل في النظر الشامل في السلسلة الكاملة لمشاكل هذه المنطقة. وإذا ما كانت نتيجة هذه الجهود هي التحضير لمعاهدة بشأن إيجاد مجال خال من الأسلحة النووية في أوروبا الوسطى، فسيكون الكاسب ليس الدول الأوروبية فحسب، وإنما المجتمع الدولي بأسره.

ومع ذلك، فإن نظرنا لا يتركز على هذه المسألة وحدها. فبينما نعتبر أن النزوع نحو توسيع الحدود الجغرافية لمنظمة حلف شمال الأطلسي أمر معوق، وبينما نعلق أهمية خاصة على الجهود الرامية الى إزاحة الأسلحة النووية من أراضي القواعد العسكرية في الخارج، من أجل حصر الترسانات النووية في أراضي الدول النووية، فنحن مستعدون كذلك لإجراء مشاورات بشأن بناء نظام متوازن للعلاقات بين بيلاروس وهذه الكتلة العسكرية الهامة، وللعمل من أجل التوازن السياسي والعسكري والاستراتيجي مع كل شركائنا.

ويطيب لنا أن نرى المناخ في أوروبا الوسطى وقد خلا من الريبة الموروثة، من الحرب الباردة، ومن المواجهة بين الكتل العسكرية وسباق التسلح، وأصبح مستنبتا لتعزيز التفاهم المشترك والثقة بين الدول الأوروبية النووية في القرن القادم.

إن ظهور حدود جديدة من ترسيم الحدود في القارة الأوروبية سيؤثر سلبا على الوضع فيها وعلى العالم عموما. كما سيُنظر إليه بصورة سلبية في جمهورية بيلاروس، ذلك أننا لا نعيش في عزلة وإننا نرحب حقيقة بأي تغيرات تطرأ على العالم، مثلنا في ذلك مثل أي دولة أخرى، ويتعين علينا أن نكيف سياستنا مع الظروف المستجدة في منطقتنا.

وأود الآن أن أشير الى مسألة دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح. وكان رأي بيلاروس وهي تتكلم أثناء دورة الجمعية العامة الحادية والخمسين بوصفها مقدمة القرار المتعلق بهذا الموضوع، أن إحدى المهام ذات الشأن للدورة الاستثنائية الرابعة يجب أن تكون تبادل الخبرات وتقييم مفاوضات نزع السلاح في عصر ما بعد الحرب الباردة، وتحديد المهام ذات الأولوية لنزع السلاح على مشارف القرن الحادي والعشرين وفي الأجل الطويل.

ونحن نرحب بالاقتراح الذي يرمي الى إبرام معاهدة بشأن الأمن والاستقرار النوويين، بمشاركة جميع الدول النووية، والى الشروع في تبادل الآراء بشأن هذه المسألة مع الدول المعنية. وتتمثل المشكلة الراهنة في المواءمة بين المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا مع الظروف السياسية والعسكرية الجديدة، فضلا عن تحقيق نتائج هامة في هذا المجال. وتؤيد الدول الأعضاء بالكامل فكرة إعداد وثيقة دولية ملزمة قانونا تقدم ضمانات بعدم استعمال القوة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية غير الحائزة لأسلحة نووية. ومن بين المقترحات الأخرى المتعلقة بالأنشطة على المدى القصير ثمة مقترح بعقد مؤتمر سلام في ١٩٩٩.

وفيما يتعلق بتحديد ولاية هيئة نزع السلاح فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية الرابعة، فنحن نرى أن الاستناد الى طابع تقديم التوصيات الذي تتسم به هيئة نزع السلاح أمر ملائم جدا بشأن هذه المسألة. فاتخاذ القرارات هو من صلاحيات اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية فقط.

وكانت بيلاروس ضمن مقدمي القرار الذي اتخذ في الدورة الحادية والخمسين، والذي يتعلق بتعزيز السلام باتخاذ تدابير عملية في مجال نزع السلاح. ويشدد ذلك القرار بوجه خاص على دور التحديد الشامل للأسلحة عندما يطبق على الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وتعزيز الثقة وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في المجتمع وإزالة الألغام وتحويل الموارد بوصفها عوامل

تؤدي الى صون وتعزيز السلم والأمن الدوليين، وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفعالة.

وفي سياق مسألة الألغام المضادة للأفراد، ترغب بيلاروس أن ترى الجمهورية تعتمد في أواخر ١٩٩٧ سياسات تتمشى مع الوقف الاختياري لتصدير الألغام فضلا عن تعريف سياسات أخرى في ضوء الإمكانات العسكرية والتكنولوجية الحقيقية والوسائل التي تكفل أمن حدودنا.

وفيما يتعلق بمشكلة إزالة الألغام في مجملها، نود أن نشدد على أن من الأفضل أن يُنظر في هذه المسألة في سياق أوسع لا يقتصر على سياق عمليات حفظ السلام، من أجل تفادي الانشغال غير المستصوب لهيئة نزع السلاح في مشكلة تدخل في اختصاص اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. وفي هذا السياق، نود أيضا أن نشير الى المقترحات العملية التي سمعنا بالفعل أنها تساعد على التخفيف من أخطر مظاهر هذه المشكلة في مجالات مختلفة: إنشاء قاعدة بيانات مركزية بشأن مسائل إزالة الألغام، تتدفق منها جميع المعلومات المتعلقة بالألغام البرية؛ وتنسيق برامج إزالة الألغام وتنمية القدرات الوطنية في هذا المجال في البلدان التي يجري فيها اتخاذ تدابير من هذا القبيل؛ وتدعيم ولايات عمليات حفظ السلام القائمة بالفعل من خلال توفير المساعدة في إزالة الألغام، بما في ذلك اتفاقات السلام فيما بين الأطراف في الصراعات، وتوفير أنشطة مشتركة لإزالة الألغام؛ ووضع برامج لإعادة تدريب المقاتلين الذين تم تسريحهم كخبراء في مجال إزالة الألغام؛ وهلم جرا.

وتسهم بيلاروس الى جانب بلدان أخرى في أعمال فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالأسلحة النارية. وكذلك قمنا بدور نشط في أعمال عدد من أفرقة الخبراء الأخرى التي نأمل أن تعزز نجاح أعمال هيئة نزع السلاح في هذا العام.

واننا نعتقد أننا ستسنح لنا فرص أخرى لنطلع المشاركين في هذه الدورة بصورة أكمل على نهج بيلاروس إزاء المجموعة الكاملة للمسائل المدرجة على جدول أعمال هذه الدورة.

السيد مابيلينغان (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن سروري الشديد لرؤيتكم، سيدي، رئيسا لهيئتنا. ونحن لا نعرف مهارتكم في الدبلوماسية والقيادة معرفة مباشرة فحسب، وإنما نعرف أيضا تمكنكم من الموضوع الذي تعالجه هيئتنا.

واسمحوا لي أيضا أن أشكر سلفكم، السفير وولفغانغ هوفمان، على الجهود الدؤوبة التي بذلها في دورتنا الأخيرة. نتمنى له النجاح في مساعيه الجديدة.

معروض علينا جدول أعمال كامل.والوصول الى جدول الأعمال هذا هو على أية حال عمل فذ. ولئن كان وفدي يفضل إيلاء الأولوية لنزع السلاح، فنحن نرحب بالبنود الموضوعية الثلاثة الموجودة حاليا على جدول أعمالنا بوصفها خطوة إيجابية صوب إيجاد مناخ أفضل يمكن أن نناقش فيه نزع السلاح النووي اليوم وفي المستقبل.

لقد شددت الفلبين دائما على أنه ينبغي للمناقشات، مثل المناقشات التي سنجريها في الأسابيع الثلاثة القادمة، أن تتم في سياق عالم اليوم الذي تغير. لقد كانت التغييرات كثيرة. ففي السنوات الأخيرة، كنا شهودا على تطورات على جبهة نزع السلاح كانت منذ عقود قليلة فقط مجرد آمال متوهجة تثبطها حقائق الواقع العملية. وقد تحقق الكثير من هذه التغييرات من خلال جهود متعددة الأطراف مثل تلك التي تبذلها هيئة نزع السلاح والأمم المتحدة بوجه عام. ومن هذا المنطلق، ينبغي لهيئة نزع السلاح، بوصفها محفلا متعدد الأطراف يحظى بولاية فريدة ومشاركة عالمية، أن تضطلع بدور حاسم بالبناء على ما تم إنجازه في مجال نزع السلاح.

غير أنه ينبغي ألا ننسى أن الكثير من التطورات الإيجابية التي حدثت في ميدان نزع السلاح يمكن عزوها الى جهود ومبادرات إقليمية - جهود يمكن لها، إذا اقتضت الضرورة، أن تتجاوز كثيرا التطور المتعدد الأطراف الأوسع نطاقا. وبعبارة أخرى، قد يكون من المستصوب في بعض الحالات لمناطق وبلدان العالم ألا تنتظر حدوث تطورات حاسمة في ميدان نزع السلاح في المحافل المتعددة الأطراف كي تتحرك الى الأمام.

فعلى سبيل المثال، يمكن للدول التي ترغب في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، أو تعزيز المناطق الموجودة بالفعل، أن تفعل ذلك دون أن تنتظر بالضرورة إجراء مداولات حاسمة بشأن هذه المسألة في المحافل المتعددة الأطراف. ولا تحتاج نتائج أعمال المحافل المتعددة الأطراف مثل محفلنا هذا، العرضة للتسييس بالمصالح المتطرفة والحلول التوفيقية المخففة، الى أن

تكون متطلبا أساسيا لكي تتخذ دول أو مجموعات من الدول إجراءات حاسمة لتعزيز نزع السلاح.

في الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح المعقودة في العام الماضي، أعرب وفدي عن خيبة أمله الشديدة إزاء عدم إدراج المناطق الخالية من الأسلحة النووية في جدول أعمال الهيئة.

لقد استغرقت مناقشاتنا ومجادلاتنا في السنة الماضية بشأن إدراج بند المناطق الخالية من الأسلحة النووية أو عدم إدراجه، وفي أي شكل أو صيغة، زمنا أكثر مما ينبغي. إلا أن تلك المناقشات كشفت بوضوح الاهتمامات والشواغل الدولية والإقليمية للدول بشأن هذه المسألة. وهذا قد يفيد على نحو ما بأن يجعل مناقشتنا الحالية لهذه المسألة أكثر فائدة، أو على الأقل ممتعة جدا. وإن لوفدي وجهات نظر محددة في هذه المسألة وسيشارك بفعالية لدى مناقشتها.

لقد تطرقت بإيجاز الى وظيفة المحافل المتعددة الأطراف عندما ناقشت دور هيئة نزع السلاح. والبند الثاني من جدول أعمالنا يعالج بالتحديد ما يمكن أن يكون محفلا هاما وضروريا لنزع السلاح، محفلا يتمتع بإمكانية إثبات قيمة الحلبة المتعددة الأطراف في المضي قدما في نزع السلاح - هذا إذا ما أتيحت لتلك الحلبة الفرصة.

ولوفدي وجهات نظر جوهرية محددة بشأن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح وأفكار لبرنامج عملها. وفي هذا الصدد سيشارك وفدي بحماس في مداولات هذا الموضوع. وأود عند هذه النقطة أن أناقش بإيجاز شواغل بعض الوفود التي قد تعرض للخطر الفرص والتحديات الحاسمة للدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح.

فالشاغل المتعلق بالنفقات شاغل مشروع. ووفدي مقتنع ليس فقط بأن الدورة تستحق ما سينفق عليها، بل مقتنع أيضا بأنها يمكن إبقاء نفقاتها في نطاق إمكانيات معقولة. بيد أنني أدرك أن هذه النقاط قد لا تكفي لكسب توافق الآراء بشأن هذا الموضوع. وفي هذا الصدد يقترح وفدي أن ننظر في إمكانية أن تقوم هيئة نزع السلاح بدراسة أفضل السبل للاقتصاد في طول ومدة بعض الاجتماعات المتعلقة بنزع السلاح بغية توجيه الوفورات نحو عقد الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح واجتماعات لجنتها التحضيرية. بل إن وفدي مستعد للنظر في إمكانية الاستغناء عن دورة أو دورتين لهيئة نزع السلاح وتوجيه الوفورات الى الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح أو تكريس جزء من الدورة الموضوعية للهيئة أو كلها لاجتماعات اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. ونحن نفهم تماما أنه سيكون من الضروري مراجعة ولاية هيئة نزع السلاح كما تضمنتها الوثائق الخاصة بذلك.

واسمحوا لي بأن أضيف بسرعة أن وفدي يعبر عن وجهة النظر هذه مع أسمى الاحترام لهيئة نزع السلاح ولما يوليه أعضاؤها إياها من أهمية واعتبار بوجه خاص أو عام. وينبغي ألا ينظر الى هذا المقترح بأي حال من الأحوال على أنه يقلل من أهمية الهيئة. وندرك أيضا أن البعض قد يرون أن هذه المسألة ليست بندا موضوعيا مدرجا في جدول أعمال هذه الدورة للهيئة.

والموضوع الثالث أمام الهيئة هو مسألة تتصل مباشرة بالمشاكل والتوترات الراهنة في أقاليم عديدة. فالحاجة تقوم الى تدابير عملية للتقليل من الصراعات الموجودة والأخرى المحتملة. وبالنسبة للأقاليم التي تتمتع بالسلم والاستقرار، فإن الدخول في ارتباط لتحديد الأسلحة التقليدية وتطوير هذا التحديد والحد من التسلح ثم نزع السلاح، هو الطريق المجرب والمضمون للحفاظ على السلام. علاوة على ذلك والى جانب الفائدة المباشرة للأمن المستتب، ستسهم ممارسة معالجة الشواغل المتعلقة بالأسلحة التقليدية في تعزيز الثقة والطمأنينة وفي تقوية العلاقات السياسية التي ستترجم الى مزيد من التعاون في المسائل الأخرى.

وهنا أود أن أركز على أنه لئن كان هناك جانب عالمي لمشكلة تحديد الأسلحة التقليدية ونزع السلاح التقليدي، فهناك أيضا جانبان إقليمي ومحلي لهذه المشكلة يجب إيلاؤهما الاهتمام اللازم.

أما بالنسبة للمسألتين الأخريين المعروضتين علينا، فإن وفدي سيشارك بحماس عندما تناقش هذه المسألة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): ليس هناك متكلمون آخرون مسجلون على قائمتي. والآن سأعطي الكلمة للممثلين الراغبين في التكلم ممارسة لحق الرد. وأذكر أعضاء الهيئة بأحكام مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ بأن:

"تمارس الوفود حقها في الرد في نهاية اليوم كلما كان من المقرر عقد جلستين في ذلك اليوم وكلما كانت هذه الجلسات مكرسة للنظر في البند نفسه". (المقرر ٤٠١/٣٤، الفقرة ٨)

"تحدد مدة الكلمة الأولى التي تلقى ممارسة لحق الرد لأي وفد بشأن أي بند في أي من الجلسات بعشر دقائق، وتحدد مدة الكلمة الثانية بخمس دقائق". (المقرر ٤٠١/٣٤، الفقرة ١٠)

السيد كيم شانغ غوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أشار ممثل كوريا الجنوبية بعناية شديدة في وقت مضى الى عدم تطبيق الإعلان المشترك الخاص بجعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية. وهذا الإعلان موقع بين الشمال والجنوب، وعندما قال ممثل كوريا الجنوبية إن هذا الإعلان غير مطبق فقد حاول أن يوحي بأن بلدنا نحن لا يطبقه. ولذلك فإن من واجبي أن أمارس حق الرد على كلمته. وفي الواقع أن القصد من كلمتي هو إعطاء فهم صحيح للأطراف الأخرى.

لقد أدخلت الولايات المتحدة الأسلحة النووية الى كوريا الجنوبية في أعقاب الحرب الكورية بتواطؤ من سلطات كوريا الجنوبية. واقترح بلدنا في السبعينات والثمانينات تحويل شبه جزيرة كوريا الى منطقة خالية من الأسلحة النووية وطالب بأن يتم ذلك بضمانة من الدول النووية.

وفي عام ١٩٩٢ وقع الشمال والجنوب على الإعلان المشترك الخاص بجعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية. إلا أن تطبيقه بالكامل تعذر. لماذا؟ لأن الولايات المتحدة توفر مظلة نووية لكوريا الجنوبية، ولأن السلطات الكورية في نفس الوقت توسلت الى قوى خارجية لتوفر لها مظلة نووية.

ولذلك أرى أن حجة ممثل كوريا الجنوبية متناقضة. لقد تعلمنا من التجربة أن مشكلة الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية لا يمكن حلها إلا بين الولايات المتحدة وبلدنا. وفي عام ١٩٩٤ وقعنا الاتفاق الإطاري مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وقال ممثل كوريا الجنوبية إن الإعلان المشترك الخاص بجعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية لا يطبق. إلا أن كلماته، إذا ما أردنا الدقة، تجانب الحقائق الواقعة. فنحن الآن نطبق الاتفاق الإطاري ومن خلاله نطبق الإعلان المشترك الخاص بجعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية. ولذلك أطمئن ممثل كوريا الجنوبية على أن الاتفاق الإطاري عندما يتم تطبيقه بالكامل ستستفيد كوريا الجنوبية منه أيضا.

السيد شوى (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا يريد وفد بلدي أن يرد على الادعاءات المقدمة من ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نقطة نقطة. بل أود بالأحرى أن أعرب عن عميق أسف وفدي لتعليقاته على الإعلان المشترك، الذي وقعه الجانبان باتفاق تام وأصبح ساريا في ١٩٩٢. ويود وفدي أن يشدد مرة أخرى على أن تنفيذ الاتفاق الإطاري، واتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والإعلان المشترك، تنفيذا كاملا سيسهم الى حد كبير في منع الانتشار النووي، وهو الأمر الذي سيشجع على خلق مناخ يؤدي الى السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. وفي هذا السياق، نأمل بإخلاص في أن تتعاون جمهورية كوريا الشعبية

الديمقراطية، بحيث يمكن تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب تلك الاتفاقات على نحو مخلص في أقرب وقت ممكن.

السيد كيم شانغ غوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود مرة أخرى أن أشرح لممثل كوريا الجنوبية ما يلي: أولا، المسألة النووية فيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية يمكن تسويتها من جديد بالكامل بين الولايات المتحدة وبلدنا. ولا تملك كوريا الجنوبية أن تقول أي شيء على الإطلاق بشأن مسألة الأسلحة النووية؛ وليس لها أي صلاحيات فيما يتعلق بهذه المسألة. ثانيا، إننا نقوم في الوقت الحالي بتنفيذ الاتفاق الإطاري، الذي وقعت عليه الولايات المتحدة وبلدنا. وإذا نفذ الاتفاق الإطاري تنفيذا كاملا، فيمكن أيضا تنفيذ أحكام الإعلان المشترك بالكامل. وبالتالي، ينبغي لسلطات كوريا الجنوبية ألا تعرقل تنفيذ الاتفاق الإطاري، بل ينبغي لها أن تتعاون من أجل تنفيذه.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٥.